الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي

د. وليد مصطفى

بعد حرب العام ١٩٤٨، واعلان قيام اسرائيل، تم توحيد الجزء الشرقي من فلسطين، والذي ظل خارج حدود السيطرة الاسرائيلية، بالمملكة الاردنية الهاشمية، وصار يدعى الضفة الغربية. اما الجيب الجنوبي المحيط بمدينة غزة، فقد أُتبع لمصر، وصار حاكم عسكري مصري يصرف شؤونه تحت اسم قطاع غزة. وبالطبع، فقد كانت هاتان المنطقتان مركزي استيعاب لمئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين ادت الاحداث الدموية التي رافقت انشاء الدولة الصهيونية الى تشريدهم من بيوتهم وارضهم.

استمر هذا الوضع الذي تطورت فيه كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مختلف حتى العام ١٩٦٧. وكنتيجة للهزيمة العربية في حرب حزيران (يونيو)، وقعت هاتان المنطقتان من فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي أيضاً.

تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٥٧٢ كيلومتراً مربعاً، كان يقطنها، في نهاية العام ١٩٨٢، قرابة ٨٦٧,٥ ألفاً[١]؛ اما قطاع غزة، فلا تزيد مساحته على ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً، وقطنه، في نهاية العام ١٩٨٢، قرابة ٤٧٦,٣ ألفاً[٢].

وتتعرض الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل الاحتلال الاسرائيلي، إلى مجموعة من الممارسات التعسفية، الاقتصادية والقمعية، لتحقيق اهداف التوسع والتهجير في هذه المناطق المحتلة، بما يخدم المصالح الصهيونية في الاستيلاء على الارض وطرد السكان الفلسطينيين العرب، وتحقيق الاحلام الامبريالية ـ الصهيونية في التوسع وفرض الهيمنة.

الوضع الاقتصادي

ان الاحتلال الاسرائيلي هو احتلال كولنيالي ـ استعماري بكل معنى الكلمة. فقد قامت سلطات الاحتلال، خلال السنوات السبع عشرة الماضية، بالعديد من الاجراءات والتدابير الاقتصادية أدت الى تحويل الاقتصاد في المناطق المحتلة الى اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي، يعاني مما يعانيه هذا الاقتصاد التوسعي من أمراض، اضافة الى فرض التبعية عليه، والتضييق، واغلاق سبل الدعم، حتى تحولت الاوضاع الاقتصادية نتيجة الممارسات